

الترابط بين حماية البيئة والتنمية المستدامة في إطار احترام حقوق الإنسان*

موكه عبد الكريم (1)

(1) أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 18000 جيجل، الجزائر .

البريد الإلكتروني: moukaabdelkrim@univ-jijel.dz

كرمي ريمة (2)

(2) أستاذة محاضرة قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 18000 جيجل، الجزائر .

البريد الإلكتروني: kermirima@univ-jijel.dz

الملخص:

تعتبر البيئة منطلق التنمية الاقتصادية والمجال الحقيقي لممارسة حقوق الإنسان، على اعتبار انه من بين الحقوق الأساسية التي تسعى المنظمات الدولية والإقليمية لحمايتها حق الإنسان في البيئة والحق في التنمية، لذلك إذا كان هناك تكامل بين البيئة والتنمية عن طريق التنمية المستدامة، فسيكون هناك ممارسة وتمتع حقيقي بحقوق الإنسان، أما إذا كان هناك تصادم وتناقض بين البيئة والتنمية فسيكون هناك تقويض لحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية:

البيئة، حقوق الإنسان، التنمية، التدهور البيئي، العلاقة التكاملية.

* تاريخ إرسال المقال 2022/12/09، تاريخ مراجعة المقال 2022/12/24، تاريخ نشر المقال 2022/12/31.

المؤلف المراسل: moukaabdelkrim@univ-jijel.dz

The complementarily between environmental protection and sustainable development within the framework of respect for human rights

Summary:

The environment is the starting point of economic development and the real domain of the practice of human rights, since among the fundamental rights that international and regional organizations seek to protect is the human right to environment and the right to development, so if there is integration between environment and development through sustainable development, then there will be real practice and enjoyment of human rights, but if there is has a collision and contradiction between environment and development, there will be harm to human rights.

Keywords:

Environment, human rights, development, environmental degradation, complementarily relationship.

La complémentarité entre protection de l'environnement et développement durable dans le cadre du respect des droits de l'homme

Résumé :

L'environnement est considéré comme moteur du développement économique et le véritable champ de la mise en œuvre des droits de l'homme, étant donné que le à l'environnement représente l'un des droits fondamentaux dont les organisations internationales et régionales veillent à sa protection. Par conséquent, la complémentarité entre l'environnement et le développement notamment le développement durable, conduit à une pratique et une jouissance réelles des droits de l'homme, en revanche, toute confrontation ou contradiction entre les deux peut porter atteinte aux droits de l'homme.

Mots clés:

Environnement, droits de l'homme, développement, dégradation de l'environnement, relation de complémentarité.

مقدمة:

يعيش المجتمع الإنساني في مرحلة دقيقة من مراحل الحياة الإنسانية، فهو يطوق للتنمية لتحسين جوانب الحياة، ويواجه في ذات الوقت التدهور البيئي الناجم عن التقدم التكنولوجي والأنشطة الإنسانية المتعلقة بالجوانب المختلفة للتنمية، فالتنمية المبنية على استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير عناصر البيئة غير مقبولة بأي شكل من الأشكال، وسعياً لتحقيق حق الشعوب والأفراد في التنمية يتطلب الأمر حسن اختيار التكنولوجيا المناسبة لأحوال البيئة. وإن التكامل بين أحوال البيئة والتنمية سيوفر مناخاً جيداً وسليماً لممارسة حقوق الإنسان. وفي نفس السياق اقترح تقرير برونتلاند لعام 1987 أن يكون للإنسان حق في بيئة صحية وقابلة للتنمية¹.

كذلك من الأفكار الأساسية التي طرحها إعلان ريو وجدول أعمال القرن 21 هو الترابط بين البيئة، التنمية وحقوق الإنسان، لا ننكر أنه حتى مؤتمر استكهولم أشار للبيئة والتنمية من خلال ديباجته، لكن اتضحت في مؤتمر ريو الطبيعة المركبة لهذه المفاهيم من خلال الدمج فعلاً بين حقوق الإنسان والبيئة والتنمية، من خلال الأسلوب التنموي الجديد الواجب تبنيه والمتمثل في التنمية المستدامة².

لذلك وجب الإحاطة بموضوع ثلاثي الأبعاد يرتبط بالبيئة والتنمية وحقوق الإنسان من أجل الوصول إلى العلاقة التي تجمع بينهم، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المحورية الآتية، فيما تتمثل العلاقة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة في إطار الممارسة الفعلية لحماية حقوق الإنسان؟

بناءً على كل ما تقدم وحتى يتم الوصول إلى فهم الطرح الجديد الذي أوجده مؤتمر ريو بين البيئة والتنمية³، اللذان يعدان دعائم أساسية لحقوق الإنسان، يستوجب التطرق إلى مفهوم التنمية (أولاً)، ثم البحث عن الصلة الموجودة بين البيئة والتنمية (ثانياً)، والصلة الموجودة بين البيئة، التنمية وحقوق الإنسان (ثالثاً).

أولاً: مفهوم التنمية

سيتم التطرق من خلال هذه النقطة إلى تعريف التنمية بصفة عامة (أ)، ثم التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة (ب)، وخصائصها (ج).

أ- تعريف التنمية: اختلفت الآراء والاتجاهات حول تعريف التنمية، فهناك من يرى أنها فكرة شمولية تهدف للتطور على جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، باعتبارها عملية مترابطة الأجزاء. فحين يرى البعض الآخر أن التنمية عملية استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني، تتماشى مع معدلات النمو السكاني في الدولة، من أجل رفع مستوى المعيشة وحياة الفرد، وزيادة معدل الدخل الفردي⁴.

كما عرفها تقرير برونتلاند على أنها حركة عالمية، لاستغلال الموارد الطاقوية لإنتاج غذاء أكثر، نقل البضائع بسرعة أكبر، إيصال المعلومات في مدة قصيرة، بهدف إشباع حاجيات المجتمع المادية، الفكرية، الروحية والإبداعية المتجددة، وتوفير للفرد والمجتمع على حد سواء الرفاهية⁵. أما العالم الاقتصادي الفرنسي PERROUX François فلقد عرف التنمية على أنها: "مزيج من التغيرات النفسية والاجتماعية لمجموعة من السكان، تجعلها قادرة على عملية الإنتاج بشكل حقيقي ومستدام"⁶.

لكن هذا المفهوم وفي ظل الظروف والمعطيات الجديدة التي طرحت على الساحة الدولية، لم يعد يتماشى مع مقدرة البيئة في استيعاب كل هذا التطور. فعلى الرغم من أن التكنولوجيا لعبت دوراً مهماً في التطور الاقتصادي، لكنها ألحقت ضرراً كبيراً بالبيئة ونتج عنها أشكال متنوعة من التلوث، وخاصة الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية هي الأكثر تلويثاً للبيئة⁷.

تهدد مكتسبات التنمية بالخطر العديد من حياة النباتات والحيوانات والإنسان بالخصوص. فكل سنة تتحول ستة مليون هكتار من الأرض الجافة المنتجة إلى أراض قاحلة لا قيمة لها، وأكثر من 11 مليون هكتار من الغابات تدمر سنوياً، وفي أوروبا تقتل الأمطار الحامضية الغابات والبحيرات، كما يؤدي حرق الوقود الأحفوري إلى نشر ثاني أكسيد الكربون في الجو، مما يتسبب في زيادة درجة حرارة العالم⁸. كما يمكن كذلك أن يؤدي الزيادة في معدل درجة حرارة الأرض إلى القضاء على مناطق الإنتاج الزراعي، وتهدد الغازات الصناعية التي تفرزها المصانع إلى زيادة ثقب الأوزون، الذي له آثار خطيرة جداً على صحة الإنسان، وتؤثر الغازات السامة كذلك على طبقات المياه الباطنية إلى حد الذي يتجاوز إمكانية التطهير⁹.

أمام هذا العدد الهائل للجوانب السلبية للتنمية، اتضح أن فكرة التنمية الصناعية أو الاقتصادية، ستجلب آثار وخيمة على البيئة وعلى الإنسان. لذلك رفعت بعض الأصوات للمناداة بوقف التنمية من أجل حماية البيئة. لم تقبل الدول النامية هذه الفكرة وهي مقتنعة بأن التصنيع السريع والابتكار التكنولوجي هو الحل الوحيد للقضاء على الفقر والجوع والتخلف الذي تعاني منه شعوبها¹⁰. هذا ما أكدته العديد من الدول النامية والسائرة في طريق النمو بأن الفقر هو أكبر تهديد لها مقارنة بالتلوث الناتج عن التصنيع¹¹.

بناءً على هذا الاختلاف في الآراء، والوقوف على معطيات مرعبة على تدهور البيئة نتيجة التنمية والتصنيع، كان لابد من إيجاد أسلوب جديد يوفق بين حماية البيئة والتنمية، وهو ما أطلق عليه " بالتنمية المستدامة".

ب- تعريف التنمية المستدامة: انتقد أحد مندوبي الدول المتقدمة في المؤتمر العالمي للصناعة حول الإدارة البيئية النظرية القائلة بوقف التنمية، وأضاف أن اقتراح وقف التنمية لن يشكل أبدا حلا للمشاكل البيئية. بل العكس فالتنمية الاقتصادية وحماية البيئة كلاهما يقوي الآخر، فالمشكل يكمن فقط في الأسلوب الذي تجري به التنمية، لابد أن يكون موافقا للمعطيات البيئية¹²، واستعمل مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في الأبحاث البيولوجية والاقتصادية والسياسية تحت تسمية " مشكل التنمية الإيكولوجية للأرض"¹³. ثم استعمل بعدها هذا المصطلح في مؤتمر استكهولم بشكل غير مباشر، للإشارة أن كوكب الأرض يعاني من تنمية لا تتوافق مع موارد البيئة الطبيعية¹⁴.

كان لصدور تقرير برونتلاند عام 1987 من قبل اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، بمثابة الولادة الحقيقية لتعريف التنمية المستدامة¹⁵، حيث نص على: " التنمية المستدامة هي تنمية تلبى احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"¹⁶.

يطرح هذا التعريف على حد رأي الأستاذ Kiss العديد من المفاهيم هي:

- فكرة الحاجات التي على التنمية أن تلبىها لسكان العالم.
- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية واستخدام التكنولوجيا، بشكل يبقي على امتداد رفاهية الأجيال على مر الزمن.
- العدالة والقضاء على الفقر¹⁷: لقد وضح تقرير برونتلاند بأن الفقر ظاهرة أخذت بالانتشار بين دول العالم الفقيرة والنامية، على الرغم من التطور الذي وصل إليه المجتمع الدولي، لكنه لم

يعد أمرا محتملا. بل يمكن القضاء عليه عن طريق أسلوب التنمية المستدامة. الذي يتطلب دوما الوفاء بالحاجات الأساسية للجميع، وتوسيع الفرصة أمام الجميع لتحقيق طموحاتهم في حياة أفضل. وإذا ظل العالم موطنا للفقر فسيكون دائما عرضة للكوارث البيئية والمجاعة.

لا يتطلب الوفاء بالحاجات الأساسية عصرا جديدا من النمو الاقتصادي للشعوب التي يعاني معظم سكانها من الفقر فحسب، بل كذلك ضمانات بأن ينال هؤلاء الفقراء حصتهم العادلة من الموارد المطلوبة لإدامة هذا النمو (المقصود الموارد الطبيعية والطاقوية). ويمكن أن تعزز مثل هذه العدالة بأنظمة سياسية تؤمن مساهمة المواطن بصورة فعالة في صنع القرارات، وكذلك بإتباع نهج ديمقراطي أكبر في اتخاذ القرارات الدولية¹⁸.

- مسؤولية مشتركة، ولكن متباينة بين الدول (الدول المتقدمة والدول النامية) فيما يخص حماية وحفظ البيئة¹⁹. لأن الإنفاق على برامج حماية البيئة يعوق سبيل تقدم الدول النامية، فيجب على الدول الصناعية الكبرى أن تتحمل العبء الأكبر في هذا الخصوص أو على الأقل يجب أن تؤخذ امكانياتها الاقتصادية في الاعتبار، عند وضع المستويات والمقاييس وبرامج التنمية للمحافظة على البيئة²⁰.

كما يعرف الأستاذ **Prieur Michel** التنمية المستدامة على أنها: "هي تنمية تعتمد على استغلال للموارد الطبيعية مع الحفاظ على التجديد على المدى البعيد، بحيث تضمن توافرها للأجيال الحاضرة والمقبلة، دون الإضرار بالعناصر الأساسية للبيئة كالماء، الهواء، والتربة"²¹، كما أن هناك البعض الآخر ذهب في تعريفه للتنمية المستدامة إلى الاستعانة بالدعائم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة وهي ثلاث:

- اجتماعيا: يكون النظام مستداما في حال احترام وتكريس حقوق الإنسان، والحق في المساواة في توزيع الثروات، في توفير ظروف عمل لائقة من التوظيف إلى غاية التقاعد، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها، وتحقيق المساواة والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار²².

- اقتصاديا : النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للتجديد والمواصلة، يمنع من حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية الفاشلة.

- بيئيا : النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ حماية البيئة وعلى قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة ويشمل ذلك انتاجية التربة والاتزان الجوي والأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية²³.

بناء على ما تقدم يتضح أن التنمية المستدامة ما هي إلا عملية متغيرة باستمرار يكون فيها استغلال الموارد الطبيعية والتكنولوجيا وكل الهياكل المؤسسية والاقتصادية على نحو متناسق بين الحاضر والمستقبل على حد السواء.

ج- خصائص التنمية المستدامة: تستمد خصائص التنمية المستدامة من ثلاث مبادئ أساسية في إعلان ريو، وتمثل في:

1-التنمية المستدامة موضوعها هو الإنسان: تستمد هذه الخاصية من المبدأ الأول من إعلان ريو الذي يقضي بأن الكائنات البشرية هي في مركز الانشغالات الخاصة بالتنمية المستدامة²⁴. فالإنسان هو المستفيد وهو المتضرر من أي مشروع تنموي، لذا فالتفكير فيه يعتبر الموضوع الأساسي للتنمية المستدامة. ضف إلى ذلك أن المسار التنموي يقوده الإنسان بقراراته ومخططاته²⁵.

كما أن الإنسان يعتبر حامي للبيئة ومعتد عليها في نفس الوقت، وطالما أن التنمية المستدامة تتطلب تنمية تتوافق مع البيئة، فهو المتضرر الأول من تدهور البيئة الذي ينتج عنه مساس بحقوقه الأساسية. لذا فهو المطالب بحماية البيئة. وهذا ما دفع مقترحي الميثاق العالمي للطبيعة للقول، أن هذا الميثاق يهدف إلى توجيهه وتقويم أي مسلك بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويتضمن قواعد للسلوك في إدارة الطبيعة واستغلال مواردها²⁶.

2-التنمية المستدامة تعمل على حماية البيئة: تستمد هذه الخاصية من المبدأ الرابع من إعلان ريو الذي يقضي بأنه يجب أن تشكل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية المستدامة²⁷. جاء في برنامج الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون ب" المنظور البيئي حتى سنة 2000 وما بعدها" لعام 1987، أن إدماج البعد البيئي في كل القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية يعد مطلبا أساسيا للتنمية المستدامة، باعتباره إطارا واسعا لتوجيه العمل الوطني والتعاون الدولي في السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية السليمة بيئيا، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد العالمية والقدرات البيئية المتاحة وإصلاح البيئة التي تعرضت سابقا للتدهور وسوء الاستخدام²⁸.

3-تحقيق العدالة ما بين الأجيال: تستمد هذه الخاصية من المبدأ الثالث لإعلان ريو الذي يقضي بأن أعمال الحق في التنمية يجب أن يتحقق بصورة منصفة بين جيل الحاضر والمستقبل²⁹، وأشارت إلى هذا المبدأ العديد من اتفاقيات حماية البيئة³⁰.

إن التنمية المستدامة كونها تعمل على ضمان التنمية المستمرة المتوافقة مع البيئة، هذا يعني الحفاظ على الموارد الطبيعية بشكل مستمر تلبية لحاجات الجيل الحاضر، وحفاظا على حقوق جيل المستقبل في تلبية حاجاته هو الآخر. وبالتالي فالتنمية المستدامة تمنح لجيل المستقبل نفس حظوظ الجيل الحاضر في الحق في تنمية وبيئة سليمة³¹.

ثانيا: الصلة بين البيئة والتنمية

أدرك المجتمع الدولي في مؤتمر استكهولم وبعده، أن البيئة هي منطلق التنمية الاقتصادية، وأن مشكلات البيئة ترجع في معظمها إلى التنمية الاقتصادية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. فأصبح التساؤل حول صلة التأثير والتأثر فيما بين البيئة والتنمية. وهي صلة موجودة بالفعل من الناحية العلمية³².

أ/ علاقة تناقض وتصادم

نلمس جوانب الصلة بين البيئة والتنمية في بادئ الأمر على أنها علاقة تناقض وتصادم بالكامل. فعلى المستوى الوطني لكل دولة، نلاحظ أن إقامة المزيد من المصانع ومحطات الطاقة، والاستغلال غير الرشيد للموارد والثروات الطبيعية، كل ذلك سيتبع بالعديد من المخلفات الصناعية التي تساهم في تلويث الجو والماء والتربة. وإذا ما أردنا الحفاظ على البيئة ومواردها فسيكلف هذا مبالغ كبيرة للإنفاق على برامج صيانة البيئة، وهذا بدوره ستكون له آثار سلبية، كضعف الإقبال على السلع الوطنية والتوجه نحو السلع التي تأتي من دول لا تكثر بالمعايير البيئية في منتوجاتها، وهذا يؤثر على اقتصاد الدولة في انخفاض العملة الوطنية مقابل الأجنبية³³.

أما على المستوى الدولي، فكل الجهود الدولية لحماية البيئة تلقى تعارضا كبيرا بين دول العالم، وهذا التعارض ينقسم إلى التياران الأول بقيادة بعض الدول المتقدمة التي تتصل جل المشاكل البيئية عندها بالتنمية الصناعية والتكنولوجية، أين تدعو إلى حماية البيئة والكف عن التنمية وهو التيار الذي حمل شعار "التنمية في مستوى الصفر"³⁴.

أنتقد أسلوب وقف التنمية بشدة خاصة من قبل الدول النامية، التي تسعى إلى تطوير وتحسين أوضاعها الاقتصادية المتردية بسبب استعمارها واستعبادها من قبل الدول المتقدمة لعدة سنين. واعتبرت الدول النامية أن المشاكل البيئية، المتسبب فيها الأساسي هي الدول المتقدمة. وعلى أية حال فلقد أظهرت الدول النامية نوعاً من التساهل في اعتماد فكرة حماية البيئة أثناء مسارها التنموي، لكن المشكل هو عدم مقدرة هذه الدول على تحمل تكاليف الإنفاق على برامج حماية البيئة، التي ستثقل كاهلها كثيراً وهي لازالت في طور النمو، على عكس الدول الأخرى المتقدمة التي تعرف انتعاشاً اقتصادياً كبيراً³⁵.

خروجاً عن التيارين الأوليين، هناك جانب آخر للعلاقة بين البيئة والتنمية وهذا الاتجاه يرى أنه إذا كانت التنمية تساعد في تدهور البيئة، فهذه الأخيرة كذلك تضر بالتنمية وتعمل على استحالتها. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن العلاقة بين البيئة والتنمية هي علاقة تكامل وتوازن، باعتبار أن البيئة أساس لاستدامة التنمية. ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق أسلوب التنمية المستدامة³⁶.

ب/ علاقة تكاملية بين اعتبارات التنمية ومقتضيات حماية البيئة

إن التنمية المستدامة هي التي تحقق العلاقة التكاملية بين اعتبارات التنمية ومقتضيات حماية البيئة. وهذا ما تحض عليه وتعكسه الأعمال القانونية الدولية. فلقد نصت وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية لعام 2015 على أن الصندوق يضمن تمويل المشاريع الهادفة لحماية البيئة حسب الأولويات بين الدول، بهدف تدعيم التنمية المستدامة³⁷.

كما تأكدت هذه العلاقة التكاملية من خلال إعلان ريو الذي نص على أن الحق في التنمية يجب أن يتحقق بشكل يرضي بصورة عادلة الاحتياجات الخاصة بالتنمية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل. كما أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، لا بد أن تكون حماية البيئة في صميم عمليات التنمية. كما ينبغي أن تمنح الأوضاع والاحتياجات الخاصة بالدول النامية أولوية خاصة. ولاسيما أقل البلدان نمواً وأضعفها بيئياً³⁸.

في السياق ذاته قررت صراحة اتفاقية التنوع البيولوجي المبرمة في ريو أن تقوم الأطراف من البلدان المتقدمة بتقديم موارد مالية جديدة وإضافية لتمكين الأطراف من البلدان النامية من الوفاء بكامل التكاليف الإضافية المتفق عليها التي تتحملها تلك الأطراف نتيجة تدابير التنفيذ بغية تحقيق التزامات هذه الاتفاقية والاستفادة من أحكامها³⁹.

سعيًا لتحقيق التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية بغية الوصول إلى الربط بين عملية التنمية وحماية البيئة⁴⁰، تضيف الاتفاقية أنه يتوقف مدى وفاء الأطراف من البلدان النامية على نحو فعال بالتزاماتها بموجب الإتفاقية على مدى وفاء الأطراف من البلدان المتقدمة فعليًا بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا. على أن يراعى على نحو تام أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر من أولى أولويات الأطراف من البلدان النامية⁴¹.

إن التعارض الذي كان قائمًا بين حماية البيئة والتنمية منذ مؤتمر استكهولم تلاشى، من خلال اعتماد مؤتمر ريو للبيئة والتنمية⁴² فكرة التنمية المستدامة، التي استطاعت أن تجمع بين المسألتين⁴³. وهو ما أدلى به المبدأ الخامس والعشرون من اعلان ريو على أن حماية البيئة والتنمية أمور مترابطة لا ينفصلان⁴⁴.

ثالثًا: الصلة بين البيئة، التنمية وحقوق الإنسان

إن البيئة هي منطلق التنمية الاقتصادية ومجال ممارسة حقوق الإنسان، ويعد من حقوق الإنسان الحق في البيئة والحق في التنمية، وبالتالي إذا كان هناك تكامل بين البيئة والتنمية عن طريق التنمية المستدامة، فسيكون هناك ممارسة وتمتع حقيقي بحقوق الإنسان، أما إذا كان هناك تصادم وتناقض بين البيئة والتنمية فسيكون هناك تقويض لحقوق الإنسان.

أسهمت هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المستندة إلى الميثاق، بصفة خاصة، في توضيح بعض عناصر العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة من خلال اعتماد قرارات توفر إرشادات للدول والمنظمات الدولية. ويضاف إلى ذلك أن عدة إجراءات خاصة أنشأتها لجنة حقوق الإنسان السابقة، واللجنة الفرعية السابقة لمنع التمييز وحماية الأقليات، ومجلس حقوق الإنسان، فيما يتصل مثلًا بالبيئة والمنتجات، النفايات السمية، الأغذية، المياه، السكن، والشعوب الأصلية، قد أسهمت في توضيح وتعزيز العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة

جاء في إعلان استكهولم لعام 1972 أن من حق الإنسان أن يعيش في ظروف معيشية تتلاءم في بيئة تسمح بالحياة الكريمة والرفاهية. كما أشار تقرير برونتلاند لعام 1987، أن يكون من الحقوق الأساسية للإنسان الحق في بيئة ملائمة لصحته ورفاهيته⁴⁵. ثم يأتي إعلان ريو لعام 1992 ليؤكد من جهة على حق الإنسان في التنمية منسجمة مع حماية البيئة، أي أنه لا يمكن للإنسان أن يتنعم

بالتنمية، ولا يمكن للدولة إعمال لشعبها الحق في التنمية في ظل بيئة متدهور ومنتية. ومن جهة أخرى يشير الإعلان إلى حق الإنسان في ظروف بيئية مرضية⁴⁶.

خاتمة:

لم تعد مشاكل البيئة ينظر إليها نظرة ضيقة على أنها تنحصر في التلوث الذي تعرفه جل البلدان الصناعية، بل أصبحت الأخطار البيئية ومظاهرها (تغير المناخ والإحتباس الحراري، نضوب طبقة الأوزون، ندرة المياه، التصحر، تلوث عناصر البيئة) تهدد الإنسان في ظروف معيشته وتمس بحقوقه الأساسية (كالحق في الحياة، الماء، الصحة، الغذاء، والحق في العمل). هو المبدأ نفسه كرره مؤتمر ريودي جانيرو لعام 1992، ليؤكد على علاقة التداخل الموجودة بين حماية البيئة وحقوق الإنسان والتنمية كذلك.

نستخلص من هذا أن البيئة هي منطلق التنمية الإقتصادية ومجال ممارسة حقوق الإنسان، ويعد من حقوق الإنسان الحق في البيئة والحق في التنمية، وبالتالي إذا كان هناك تكامل بين البيئة والتنمية عن طريق التنمية المستدامة (تنمية مع الحفاظ على البيئة)، فسيكون هناك ممارسة وتمتع حقيقي بحقوق الإنسان، أما إذا كان هناك تصادم وتناقض بين البيئة والتنمية (لا يوجد تطبيق للتنمية المستدامة) فسيكون هناك تقويض لحقوق الإنسان.

إن أكبر مسألتان يهتمان الإنسانية جمعاء هما احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة اللذان يدخلان في صميم مفهوم التنمية المستدامة، فإعمال الحق في التنمية يحتاج إلى بيئة سليمة، والبيئة السليمة تحتاج إلى برامج هادفة ورشيده للتنمية الإقتصادية.

الهوامش:

¹ - تقرير برونتلاند، مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف ومراجعة علي حسين حجاج، دار المعارف، الكويت، 1989، ص 7.

² - عبد الرحمان الحديثي: النظام القانوني الدولي لحماية البيئة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 28.

³ - يعود تاريخ التنمية المستدامة في الأمم المتحدة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم، السويد في عام 1972. كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة بشأن قضية البيئة. واعتمد المؤتمر إعلان وخطة عمل ستوكهولم الذي حدد مبادئ الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها مع توصيات للعمل البيئي الدولي. كما أنشأ المؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وهو أول برنامج للأمم المتحدة يعمل فقط على القضايا البيئية

بعد عشرين عامًا، في قمة الأرض التاريخية في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، سعت الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية وإيجاد طرق لوقف تلويث الكوكب واستنفاد موارده الطبيعية.

⁴ - أفكبرين محسن: "القانون الدولي للبيئة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 31.

⁵ - تقرير برونتلاند، مرجع سابق، ص 21.

⁶ - Cité par : ADJILANE Abdou : " le développement humains dans les PVD", Université Mohamed1 FSJES Oujda-Maroc - Maitrise en gestion des entreprises, Oujda, 2006, p.14

⁷ - Rapport final établi par Mme Fatma Zohra Ksentini, Final report prepared by Mrs Fatma Zohra Ksentini, special rapporteur on the sub-commission, concerned human rights and the environment, Doc E/cn.4/Sub.2/1994/9 published on 4july1994, p.20

⁸ - تقرير برونتلاند، مرجع سابق، ص 22.

⁹ - تقرير برونتلاند، مرجع سابق، ص 23.

¹⁰ - عبر الأمين العام لمؤتمر ريو **Maurice Strong** في كلمته الافتتاحية عن رغبته للوصول إلى ميثاق يحوي مبادئ حماية البيئة، يعلقها كل طفل على سريريه، فرد عليه أحد مندوبي الدول النامية: "إن أطفالنا سيدي لا يملكون أسرة ينامون عليها" أنظر: ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 19. كما سأل أحد المختصين بشؤون البيئة أحد الاقتصاديين عن حال المشاريع التنموية التي في جاميكا، فأجاب قائلاً: "إن الولايات المتحدة الأمريكية اعتدت على البيئة وتحولت إلى دولة صناعية وغنية، نحن لنا أيضا في جامايكا أن نحفظ بنفس الحق" أنظر: صلاح عبد الرحمان الحديثي، مرجع سابق، ص 25.

¹¹ - شبة سعيداني، الإعراف بحق الإنسان في البيئة بين الضرورة والمعارضة"، مذكرة ماجستير تخصص قانون دولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري- تيزي وزو- 2000، ص 101.

¹² - La Conférence Mondiale de l'industrie sur la gestion de l'environnement (CMIGE) : Résultats et Réactions, 14-16 Novembre 1984, PNUE, in Revue Industrie et Environnement, Numéro Spécial n°5, Paris, 1984, p 44.

¹³ - Un problème d'écodéveloppement de la planète.

¹⁴ - HERVE L'Huillier : " Qu'est-ce que le développement durable ? ", Autres Temps. Cahiers d'Ethique Sociale et Politique. n°78, Paris, 2003, p 81.

¹⁵ - Idem, p 85.

¹⁶ - تقرير برونتلاند، مرجع سابق، ص 30.

¹⁷ - KISS Alexandre Charles : " De la protection intégrée de l'environnement à l'intégration du droit international de l'environnement. Chronique internationale 2001 -2004 , RJE, n°3, 2005. p 264.

¹⁸ - تقرير برونتلاند، مرجع سابق، ص 31.

¹⁹ - KISS Alexandre-Charles, op.cit, p 264.

²⁰ - أحمد عبد الكريم سلامة: " نظرات في اتفاقية التنوع الحيوي- دراسة قانونية لأحدث اتفاقيات حماية البيئة- "المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد رقم 48، 1992، ص 32.

²¹ - PRIEUR Michel, "Droit de l'Environnement", 6^{ème} édition, Dalloz, Paris, 2011, p 1102.

²² - HERVE L'Huillier, Qu'est-ce que le développement durable ?", Autres Temps. Cahiers d'Ethique Sociale et Politique. n°78, 2003, p 81-81, p 86.

²³ - Idem, p 86.

²⁴ - Voir la déclaration de Rio 1992, <https://www.un.org/french/events/rio92/rio-fp.htm>

²⁵ - شبة سعيدي، مرجع سابق، ص 110.

²⁶ - ابراهيم محمد العناني: " البيئة والتنمية: الأبعاد القانونية الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992، ص 121.

²⁷ - Voir la déclaration de Rio, op cit.

²⁸ - ابراهيم محمد العناني، البيئة والتنمية: الأبعاد القانونية الدولية"، مجلة السياسة الدولية العدد 110، القاهرة، 1992، ص 122.

²⁹ - Voir la déclaration de Rio, op cit.

³⁰ - نذكر منها المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام 1992 التي نصت على ما يلي: " تحيي الأطراف المتعاقدة النظام المناخي لمنفعة الأجيال البشرية الحاضرة والمستقبلية". والمادة 2 من اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992 التي نصت على ما يلي: " إن الاستخدام القابل للاستمرار يعني استخدام العناصر البيولوجية بأسلوب ومعدل لا يؤديان على المدى البعيد إلى تناقض هذا التنوع، ومن تم صيانة قدرتها على تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال اللاحقة".

³¹ - زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، تيزي وزو، 2013، ص 34.

³² - المقصود بذلك أن النظام البيئي يتكون من أربعة عناصر رئيسية هي: عناصر الإنتاج، عناصر الاستهلاك، عناصر التحليل، والعناصر الطبيعية غير الحية. وتتكون عناصر الإنتاج من النباتات الخضراء بكافة أنواعها، وتتكون عناصر الاستهلاك من الحيوانات بأنواعها بما فيها الإنسان، أما عناصر التحليل فتشمل على كل ما يتسبب في تحلل أو تلف مكونات البيئة الطبيعية المحيطة بها، ومن أمثلة هذه العناصر، البكتيريا والفطريات وبعض أنواع الحشرات، وتضم العناصر الطبيعية غير الحية الماء والهواء وضوء الشمس والموارد غير المتجددة من معادن وغيرها. تتكاثف هذه العناصر البيئية في تكوين أنظمة بيئية متوازنة في البحار والغابات والجو والفضاء، كما تتكامل هذه الأنظمة في نظام بيئي واحد متوازن يعيش فيه الإنسان. والتوازن القائم بين مختلف عناصر البيئة توازن دقيق، ولاشك أن تدخل الإنسان في هذا التركيب البيئي من أجل تلبية حاجاته وبناء المشاريع التنموية، بطريقة غير عقلانية وغير مدروسة من المؤكد ستكون له انعكاسات سلبية على هذا التوازن البيئي. أنظر: ابراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص 116.

³³ - أحمد عبد الكريم سلامة، البيئة و حقوق الإنسان في القوانين الوطنية و المواثيق الدولية"، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر عدد 15، أبريل 1994، ص 30-31.

³⁴ - حقيقة أن وراء هذا التيار هو التقرير الذي أعده معهد Massachusetts لتكنولوجيا حول العلاقة بين التصنيع وزيادة السكان، وبين التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية. وبين التقرير أن التصنيع والسكان في زيادة مستمرة، أما الانتاج الغذائي فهو في حالة انخفاض بسبب تقلص الأراضي الزراعية والتغيرات المناخية، مقابل ذلك التدهور البيئي يرتفع بسرعة كبيرة ونقص فادح في

- الموارد الطبيعية. ويضيف التقرير أن العالم سيعرف كوارث بيئية لم يشهد مثلها من قبل، والحل الوحيد لهذه المشاكل البيئية هو وقف التنمية. انظر زيد المال صافية، مرجع سابق، ص 50.
- ³⁵ - ابراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص 117.
- ³⁶ - رضوان أحمد الحاف، حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام"، رسالة دكتوراه، تخصص قانون دولي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1998، ص 116.
- ³⁷ - أنظر المادة 4 من وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعاد هيكلته، صندوق البيئة العالمية، مارس 2015، ص 12.
- ³⁸ - Voir les principes **3, 4, 6** de la déclaration de Rio 1992, op cit.
- ³⁹ - أنظر نص المادة 2/20 من اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992.
- ⁴⁰ - أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 31.
- ⁴¹ - أنظر الفقرة 3 و 4 من المادة 20 من اتفاقية التنوع البيولوجي.
- ⁴² - لتفادي التعارض الذي كان بين الدول المتقدمة والدول النامية تم تغيير اسم مؤتمر ريو ليكون مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. انظر، علاء الحديدي، قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب"، مجلة السياسة الدولية العدد 110، القاهرة، 1992، ص 90.
- ⁴³ - عبد الرحمان الحديثي، مرجع سابق، ص 29.
- ⁴⁴ - Le principe **25** de la déclaration de Rio stipule : "... le développement et la protection de l'environnement sont interdépendants et indissociables".
- ⁴⁵ - ابراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص 125.
- ⁴⁶ - Voir la déclaration de Rio 1992, op cit.